صوت البحرين

Voice of Bahrain
PO Box 65799، London NW2 9PL
Email: info@vob.org،
Web Site: www.vob.org
العدد 430، نوفمبر 2018، صفر/ ربيع الاول 1440 هـ

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

جريمة قتل خاشقجي تؤسس لسقوط الاستبداد

الطغاة يهدمون بيوتهم بايديهم، بتصرفاتهم التي تنطلق من الغرور والاستعلاء والاستكبار. وقد تكون بعض قراراتهم صائبة، وقد يكون بعضها من النوع الذي لا تترتب عليه آثار كبيرة لو كانت خاطئة، ولكن بعضها يقصم الظهر. هذا ما فعله صدام حسين بعد توقف حربه مع ايران في 1988 التي استمرت ثمانية اعوام، خرج منها محتفظا بقوته العسكرية والسياسية. ولكن غروره قاده لاجتياح الكويت معتقدا ان ما توفر لديه من قوة سيكون رادعا لمن يعترض على ذلك. ولكن حساباته كانت خاطئة لان الكويت لها حساب آخر ولا يمكن للغرب ان يتغاضى عن ذلك. فانتهى عهد السياسي بتلك المغامرة، وبقي حاكما ولكن بلا سيادة او حرية مطلقة في التصرف كما كان لديه سابقا. وتمت هندسة ظروف لشن حرب اخرى اسقطت نظامه في العام 2003. وما فعله طغاة آل سعود في الثاني من اكتوبر الماضي تعبير عن الطغيان والاستكبار والغرور. وهكذا املى الله لهم، اي وفر لهم فرصة للامتحان، فسقطوا الى اسفل سافلين. فما ارتكبوه في ذلك اليوم يفوق التصور البشري، ويوقف العقل عن التفكير، ويؤدي الى فقدان الثقة بمعاني الانسانية والرأفة والرحمة. هذه المرة كان الضحية شخص سايرهم طوال عمره، فعمل بمؤسساتهم الاعلامية ومستشارا لاحد سفرائهم، ومتحدثا لوسائل الاعلام الخارجية عن سياساتهم داعما ومدافعا. وقف معهم عندما اعدموا الشهيد نمر النمر، وحين اجتاحوا البحرين والمنطقة الشرقية، ولم يخرج عن الحدود التي رسموها لها يوما. ولم يخرج عن ارادتهم الا بعد ان شعر بانه سيكون مستهدفا كما استهدف آخرون من القريبين لمنحاه الفكري. فكان اعتقال العلماء المحسوبين على خط الاخوان المسلمين العام الماضي نقطة المفاصلة التي دفعت الاعلامي جمال خاشقجي لمغادة الجزيرة العربية فارا بجلده. وفي امريكا توفرت له فرصة كتابة عمود بصحيفة "واشنطن بوست" واقام علاقات مع شخصيات ذات نفوذ سياسي واعلامي. وربما طمأنه ذلك للاعتقاد بانه في مأمن من الفتك على ايدي حكام السعودية الجدد. فاستدرج الى تركيا للزواج من احدى نسائها. وما ان ذهب لقنصلية بلاده لكي يحصل على اوراق الطلاق من زواجه الاول حتى كان القدر بانتظاره.

في الثاني من اكتوبر كان خاشقجي على موعد مع الموت، ليس بايدي الدول او الجهات التي وقف مع الحكومة السعودية ضدهم، بل بايدي فريق من القتلة والجلادين استقدموا من السعودية لينفذوا واحدة من ابشع اشكال القتل. وتؤكد المعلومات المتوفرة ان هذا الفريق الذي استقدم على متن ثلاث طائرات خاصة وصلت مطار اسطنبول خلال الاربع والعشرين ساعة التي سبقت قتله. فما ان ذهب الى القنصلية حتى فاجأه افراد الفريق الذي يدار من قبل مقربين من محمد بن سلمان، واستجوبوه قليلا ثم مزقوا جسده بوحشية وسادية غير مسبوقتين. اعتقد القتلة ان حصانتهم الدبلوماسية ستوفر لهم حماية كافية عندما تكتشف الجريمة. ولكن ما ان انتشر خبر اختطافه وتعذيبه وقتله وتقطيع جثته حتى تحرك الضمير العالمي على غير المعتاد، فصدرت الاحتجاجات من كل جانب. ولا شك ان لصحيفة "واشنطن بوست" التي كان يكتب دورا كبيرا في تاجيج الراي العام وتحريك الساسة الامريكيين بمن فيهم الرئيس ترامب لاتخاذ مواقف غيرمسبوقة وغير متوقعة. وهكذا تدحرجت كرة الثلج حتى خرجت عن السيطرة. لقد كانت جريمة ارتكبها طغاة آل سعود مع سبق الاصرار والترصد. كما كان لخطيبته، خديجة جنكيز التي كانت بصحبته قبل دخوله القنصلية دور مهم في توثيق القضية وتحريك بعض المسؤولين الاتراك للاهتمام بمصيره خلال ساعات من دخوله المبنى.

شهر كامل مر على خطف خاشقجي وقتله وتقطيع جثته، وما تزال القضية غضة ساخنة بعد ان تحولت من قضية شخص الى عنوان لتوحش نظام رجعي متخلف يحكمه شاب مغرور فرض نفسه على بالقوة. والواضح ان هناك رغبة لدى داعمي الحكم الخليفي خصوصا في واشنطن لتعميق ازمة

البقية على صفحة 8

* في يوم الاحد 14 اكتوبر انتقل الى جوار ربه العالم الجليل الشيخ عبد الحسين الستري ليترك فراغا كبيرا في الساحة الدينية البحرانية. وكان الشيخ قد وقف مع الشعب ولم يتردد في المطالبة بحقوقه. وشارك كلا من الشيخ عيسى احمد قاسم والسيد عبد الله الغريفي والشيخ محمد صالح الربيعي التوقيع على بيانات عديدة في السنوات الاخيرة. وقد حظي بتشييع مهيب شارك فيه الآلاف تقديرا لمواقفه المشرفة.

* نجح الشعب البحراني بافشال احدى الحلقات التضليلية في المشروع الخليفي، وذلك باعلان مقاطعة انتخابات الديكتاتور لمجلسه الصوري في وقت لاحق من هذا الشهر. وصدرت الدعوة من جمعيات سياسية منها الوفاق لـ "تصفير صناديق الاقتراع" بمقاطعة الخليفيين ومشروعهم. وكان الشعب قد قاطع انتخابات عديدة آخرها في2014 الامر الذي اضعف بريق الديكتاتور وعصابته واظهرهم معزولين عن الشعب ومرفوضين من الجماهير. واطلقت الحركات الثورية دعوات حاسمة باعتبار من يرشح نفسه في تلك الانتخابات "خارجا عن الشعب" الذي ما تزال جراحه نازفة منذ ان اعلن الطلاق الابدي مع الحكم الخليفي.

* فجأة ارتكب طغاة السعودية الخطأ القاتل الذي قلب العالم عليهم. ففي الثاني من اكتوبر استدرج دبلوماسيوهم الاعلامي جمال خاشقجي الى قنصليتهم بأسطنبول، وقتلوه بطريقة بشعة غير مسبوقة. وعلى مدى شهر كامل مارس السعوديون كذبا فاضحا سرعان ما انقلب عليهم. في البداية رفضوا الاعتراف بوجود خاشقجي لديهم، واصروا على انه خرج من الباب الخلفي. وبعد اسبوعين اعترفوا انه لقي حتفه داخل القنصلية بعد ما اسموه "شجارا" مع بعض الموظفين. ثم غيروا رواياتهم واتهموا 18 آخرين بالضلوع في جريمة القتل، 15 منهم كانوا قد نقلوا الى اسطنبول على ثلاث طائرات خاصة، وثلاثة منهم من ذوي الرتب الرفيعة ضمن فريق محمد بن سلمان. مع ذلك رفض العالم رواياتهم واصرت تركيا على تمريغ آل سعود في التراب بتقديم معلومات محدودة بين الحين والآخر لارغامهم على تغيير رواياتهم. وهناك مطالبات بتغييرات كبيرة منها الدعوة لتغيير النظام.

* في 23 اكتوبر أكد ديفيد كاي المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالتمتع بحرية الرأي والتعبير على ضرورة إجراء تحقيق دولي حول مقتل الصحفي السعودي البارز جمال خاشقجي، الذي لقي مصرعه في القنصلية السعودية في إسطنبول. وفي حوار مع أخبار الأمم المتحدة أشار كاي إلى دعوته مع خبيرين آخرين في وقت سابق لإجراء تحقيق دولي مستقل حول مصرع خاشقجي: "أشعر بخيبة أمل بالغة لعدم استجابة الدول بعد لتلك الدعوة، وأحث كل الحكومات على الاستجابة لذلك ليس فقط في سياق اليوم الدولي لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين".

ترشيح نبيل رجب لجائزة فاسلاف هافل

رشحت لجنة جائزة "فاكلاف هافل" لحقوق الإنسان الناشط البحريني المعتقل منذ عام 2016 نبيل رجب لنيل جائزة هذا العام.
ورشحت اللجنة -التي تضم شخصيات مستقلة تُعنى بالدفاع عن حقوق الإنسان- إلى جانب رجب كلا من الناشط الروسي "أيوب تي تيف" والكوبية "روسا ماريا بايا" رئيسة الشبكة الأميركية اللاتينية للشباب من أجل الديمقراطية.
وسيعلن اسم الفائز بالجائزة خلال افتتاح جلسة الجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبي في أكتوبر/تشرين الأول المقبل في ستراسبورغ بفرنسا.
يذكر أن جائزة "فاكلاف هافل" أسست عام 2013، وتمنح تكريما لجهود المجتمع المدني في الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان.
وقال آدم وملك نجلا نبيل رجب: اننا نفتخر بان المجلس الاوروبي قد اعترف بنضال والدنا. انه يعني الشيء الكثير بان يكون هناك اعتراف وتقدير لمعاناته من قبل المجموعة الدولية لان عقابه مستمر بسبب كلامه عن الحقيقة.

تظاهرة أمام الاتحادالأوربي ضد العدوان السعودي

في 20 اكتوبر تظاهر في بروكسيل عاصمه بلجيكا اعداد من المدافعين عن حقوق الانسان و النشطاء الحقوقيين وعدد من ابناء الجاليه الاسلاميه المقيمين في بلجيكا امام مقر الاتحاد الاوروبي تضامنا مع الشعب اليمني و الشعب البحراني و شعب الجزيره العربيه، تلك الشعوب التي اصيبت ببلاء مملكه ال سعود و لا تزال تعاني من ويلات و ظلم و كوارث ال سعود.
وقد رفع المتظاهرون شعارات ولافتات و رسوم كاريكاتيرية رفضا للعدوان السعودي على اليمن، و تنديدا بالظلم و القمح السعودي في البحرين ، و كذلك بما تقوم به السعوديه من اضطهاد لشعبها و مضايقتهم و قمعهم وسجنهم من علماء الدين واصحاب راى مخالف لسلطة آل سعود.
كما ندد المتظاهرون بالسكوت و الصمت الدوليين تجاه تلك الجرائم التي تقوم بها مملكه ال سعود ضد الاحرار في العالم وخاصه في المنطقه العربيه.
وفي نهاية التظاهرة قرأ المنظمون بيان المظاهرة الذي يندد بالعدوان والصمت الدولي ويعتبر وقوف الدول موقف المتفرج او استغلالها للوضع لبيع السعوديه مزيدا من السلاح او التغاضي عن جرائم السعودية يعد نوعا من انواع النفاق و الدجل السياسي و جريمة كبرى ضد البشرية

بعد يومين من اختفاء خاشقجي بعد دخوله قنصلية بلاده في اسطنبول في 2 اكتوبر وقف عدد من الاعلاميين امام السفارة السعودية هناك رافعين صورته ومنددين بجريمة قتله.

احتجاجات ضد السعودية بعد قتل خاشقجي

تواصلت الاعتصامات والاحتجاجات امام السفارة السعودية في بريطانيا بعد قتل الاعلامي جمال خاشقجي. الصورة تبين عددا من المحتجين في 10 اكتوبر حيث رفعوا صور المرحوم وهتفوا ضد النظام السعودي الذي يقتل الابرياء خارج اطار القانون. ورفع المعارضون البحرانيون لافتات كبيرة يوم الاربعاء 24 اكتوبر بصور خاشقجي في اعتصامهم الاسبوعي. وابدى المارة اهتماما غير مسبوق بالاعتصام.

فرونت لاين تطالب بالافراج عن عبد الهادي الخواجة

في يوم الاثنين الاول من اكتوبر نظمت منظمة "فرونت لاين" التي تتخذ من ايرلندا مقرا لها اعتصاما للمطالبة بالافراج عن الناشط الحقوقي عبد الهادي الخواجة. وهذا هو الاعتصام العاشر من قبل المنظمة التي قررت الاعتصام مرة في الشهر من اجل ذلك الغرض. ويأتي رئيس المنظمة في كل مرة من ايرلندا لتنظيم الاعتصام.

مراسلون بلا حدود تطلق "إجراءً تنبيهياً" بشأن مرتبة السعودية في التصنيف العالمي لحرية الصحافة

22أُكْتُوبَرْ 2018

في أعقاب اغتيال الصحفي جمال خاشقجي، تصدر مراسلون بلا حدود "إجراءً تنبيهياً" بشأن حالة حرية الصحافة في المملكة العربية السعودية، مسلطة الضوء في الوقت ذاته عن اعتقال أكثر من خمسة عشر صحفيًا في البلاد خلال عام واحد.

في أبريل/نيسان 2018، كانت المملكة العربية السعودية تحتل مرتبة متأخرة أصلاً على جدول التصنيف العالمي لحرية الصحافة، حيث كانت تقبع في المركز 169 من بين 180 دولة. بيد أنها مرشحة للتراجع أكثر في النسخة القادمة من الترتيب. وإذ تسجل مراسلون بلا حدود بقلق بالغ ما تشهده البلاد من أعمال عنف خطيرة ضد الصحفيين بمختلف الأشكال والأنواع، تطلق المنظمة "إجراءً تنبيهياً" بشأن حالة حرية الصحافة في المملكة، حيث يُظهر اثنان من المؤشرات السبعة التي تساهم في تقييم وضع البلدان - "الانتهاكات" و"بيئة العمل الصحفي والرقابة الذاتية" - تحولاً من سيء إلى أسوأ. وفي هذا الصدد، فإن تغييراً جذرياً من السلطات وحده كفيل بإيقاف هذا التوجه السلبي.

تشديد وتيرة الانتهاكات المرتكبة ضد الصحفيين

منذ صيف 2017 وتعيين محمد بن سلمان ولياً للعهد، تُسجل مراسلون بلا حدود تدهوراً مستمراً في وتيرة الانتهاكات المرتكبة ضد الصحفيين في السعودية. ولعل اغتيال الصحفي والكاتب جمال خاشقجي داخل قنصلية المملكة في إسطنبول - في الثاني من أكتوبر/تشرين الأول الجاري - يُظهر أن النظام ماضٍ بحزم ودون هوادة في مساعيه الرامية إلى إسكات الأصوات الناقدة، وإن كان يتذرع بحداثة صورية، إذ لا شيء يثنيه عن فرض الرقابة. ذلك أن عدد الصحفيين والمدونين القابعين في السجون السعودية قد تضاعف منذ وصول بن سلمان إلى السلطة، حيث بات يقف حالياً ما لا يقل عن 27 من الفاعلين الإعلاميين وراء القضبان، علماً أن معظم الاعتقالات تمت أواخر سنة 2017. ففي العديد من الحالات، يتم التكتم بشدة عن أسباب الاعتقال ومكان الاحتجاز، علماً أن العديد من الصحفيين يظلون في عداد "المختفين" لمدة طويلة قبل أن يظهروا فجأة في أحد السجون السعودية.

وبمجرد الإعلان الرسمي عن أسباب هذه الاعتقالات، يتأكد بشكل قاطع مدى رغبة السلطات في خنق الأصوات المستقلة. ذلك أن مجرد نشر معلومات تتناقض مع الخطاب الرسمي بات يُعتبر تهديداً للأمن القومي أو إهانة للحكام. ففي فبراير/شباط 2018، حُكم على الصحفي صالح الشحي بالسجن 5 سنوات، وذلك بتهمة "إهانة الديوان الملكي"، الذي كان قد اتهمه خلال تصريح له في ديسمبر/كانون الأول 2017 بالضلوع والتواطؤ في قضايا فساد ومحسوبية.كما تطال المتابعات القضائية القائمة حالياً اثنين من كُتاب مقالات الرأي ذائعي الصيت في المملكة، ويتعلق الأمر بكل من الخبير الاقتصادي عصام الزاملو الأكاديمي عبد الله المالكي، اللذين يُحاكَمان على خلفية كتاباتهما وتحليلاتهما الناقدة أحياناً للسياسة الاقتصادية والإستراتيجية التي تتبعها المملكة.

تراجع مهول في مؤشر "بيئة العمل الصحفي والرقابة الذاتية"

إذا كانت الحكومة السعودية تتحكم في وسائل الإعلام التقليدية منذ مدة ليست بالقصيرة، فإنها عمدت إلى تشديد قبضتها على منصات التواصل الاجتماعي أكثر فأكثر خلال عام 2018، لتعزز المملكة بذلك مكانتها بين أعداء حرية الصحافة، حيث بلغت أنشطة "التضليل والتضخيم والترهيب" أعلى مستوياتها في الأسبوعين الأخيرين، علماً أن منظمة مراسلون بلا حدود نددت مراراً وتكراراً بهذه الممارسات.

فالتهديدات المتكررة بالاعتقال والسجن أو ما يصاحبها من اتهام بالخيانة إنما تدفع الصحفيين إلى هاوية الصمت مُكرهين. ذلك أن الصحافة السعودية الموالية للنظام لم تتوانَ عن التذكير بقانون الجرائم الإلكترونيةفي سياق تغطية قضية خاشقجي، مؤكدة بشدة على الأحكام التي تنص على السجن لمدة 5 سنوات بتهمة "نشر الشائعات أو الأخبار الكاذبة"، وذلك في دعوة واضحة إلى دعم الخطاب الرسمي الذي نفى على مدى ثلاثة أسابيع أي تورط للمملكة العربية السعودية في اختفاء الصحفي. وفي مايو/أيار 2018، أُلقي القبض على المدونة إيمان النفجان، التي كانت تكتب مواضيع حساسة مثل السياسة أو حقوق المرأة في المملكة، حيث اتهمتها وسائل إعلام سعودية بـ"الخيانة"،علماً أنها تتابَع رسمياً بتهمة "النيل من أمن واستقرار المملكة".وعلى حد علمنا، فإن إيمان النفجان لا تزال تنتظر بدء محاكمتها.

ترسانة مكثفة في خدمة الدعاية

أمام الأصوات المشيرة بأصابع الاتهام إلى السعودية، قاومت المملكة بشدة مرة أخرى لإثبات من جديد قدرتها على إعداد نظام دعاية متطور. فقد سارعت وسائل الإعلام السعودية الموالية للنظام إلى تناقل الرواية الرسمية الصادرة عن السلطات وبثها على نطاق واسع في الصحف والمواقع الإخبارية والقنوات التلفزيونية والمحطات الإذاعية وعلى منصات التواصل الاجتماعي أيضاً، متهمة قطر وتركيا بتغطية إعلامية منحازة ومتناقضةومثيرة للقلاقل في خضم التعاطي مع قضية خاشقجي. ونفت وسائل الإعلام السعودية، من جملة ما نفته، علاقة الخطوبةبين خاشقجي والمواطنة التركية خديجة جنكيز، التي لعبت دورًا رئيسيًا في هذه القضية باعتبارها هي من أبلَغت عن اختفاء الصحفي بعد دخوله مبنى القنصلية.

وفي خضم ذلك، اشتعل موقع تويتر بأنشطة جيوش المتصيدين الإلكترونيين التابعين للنظام السعودي، كما تضاعفت الشعارات الداعمة للسلطة الحاكمة في المملكة، حيث انتشر على نطاق واسع وسم #كلنا_سلمان_وكلنا_محمد (في إشارةإلى الملك السعودي وولي عهده) أو #المملكة ترفض التهديدات أو #إلغاء متابعه أعداء الوطن،وهي الشعارات التي أُعيد تغريدها عشرات الآلاف من المرات. وفي المقابل، بات أي تفكير نقدي يُعامَل وكأنه ضرب من ضروب انعدام الروح الوطنيةبل ووصل الأمر حد الاتهام بالخيانة في العديد من الحالات.

وفي هذا السياق، باتت السعودية مرشحة لتسجيل مزيد من التراجع على مستوى مؤشر "بيئة العمل الصحفي والرقابة الذاتية"، علماً أن سجلها كان أصلاً سيئًا للغاية في نسخة العام الماضي. ويمثل هذا المؤشر 13٪ من التقييم الإجمالي لكل بلد في التصنيف العالمي الذي تصدره مراسلون بلا حدود. وإذا أضفنا إليه مؤشر "الانتهاكات" (20٪)، فإن ذلك من شأنه أن يؤثر على ثلث السجل الإجمالي للمملكة العربية السعودية في تصنيف 2019.

توصيات

من أجل كبح هذا التراجع، توصي مراسلون بلا حدود السلطات السعودية بـ:

•كشف جميع عناصر التحقيق الذي أجرته سلطات المملكة بشأن مصير جمال خاشقجي، والموافقة على التعاون مع لجنة تحقيق دولية بتكليف من الأمين العام للأمم المتحدة.

•الإفراج فوراً ودون قيد أو شرط عن جميع الصحفيين – المحترفين وغير المحترفين - المحتجزين أو المحكوم عليهم لمجرد ممارستهم لمهنتهم وحقهم في حرية الإعلام؛ وكذلك تنفيذ الأحكام التي ينص عليها قرار فريق الأمم المتحدة العامل المعني بمسألة الاحتجاز التعسفي في قضية رائف بدوي وفاضل المناسف ووليد أبو الخير،

•ضمان الحق في محاكمة عادلة للصحفيين، بما في ذلك مثولهم أمام قاضٍ مستقل ونزيه في غضون فترة زمنية معقولة؛ مع تمكينهم من توكيل محام للدفاع عنهم.

•تعديل الأحكام السالبة للحرية الواردة في قانون مكافحة الإرهاب (قانون 2014 المعدل في عام 2017) وقانون الجرائم الإلكترونية (2007) وإلغاء عقوبات السجن والغرامات الباهظة المفروضة على الجنح الصحفية، وكذلك التخلي عن الآليات التشريعية والتقنية التي تُمكِّن من رصد وقمع الأصوات الناقدة والمعارضين والصحفيين،

•وقف الترهيب السياسي والأمني والتنمر السيبراني ضد الصحفيين والإعلاميين الذين ينشرون معلومات مختلفة عن الخط الرسمي.

تصدر مراسلون بلا حدود إجراءً تنبيهياً عندما تلاحظ تدهوراً حاداً في مؤشر أو أكثر من المؤشرات المستخدمة لتحديد مرتبة كل بلد من البلدان الـ180 المدرجة في التصنيف العالمي لحرية الصحافة. ففي هذه الحالة، ترسل المنظمة تحذيرًا إلى الدولة المعنية.

وفي الإجمال، تعتمد مراسلون بلا حدود في إعداد التصنيف العالمي لحرية الصحافة على سبعة مؤشرات تتمثل في تعددية وسائل الإعلام واستقلاليتها وبيئة عمل الصحفيين ومستويات الرقابة الذاتية والانتهاكات المرتكبة ضد الفاعلين الإعلاميين، فضلاً عما يحيط بعملية إنتاج الأخبار من آليات داعمة مثل الإطار القانوني ومستوى الشفافية وجودة البنية التحتية.

منظمة: نجل خاشقجي وعائلته يغادرون السعودية

بعد يوم من تلقيه العزاء من الملك السعودي وولي عهده بمقتل والده، أفادت مصادر عدة أن صلاح الابن الأكبر لجمال خاشقجي غادر السعودية مع عائلته. وكان صلاح محظورا من السفر، غير أنه سمح له بالسفر الآن حسب منظمة حقوقية.

أعلنت منظمة "هيومن رايتس ووتش" اليوم الخميس (25 تشرين الأول/ أكتوبر 2018) أن صلاح خاشقجي، نجل الصحفي القتيل جمال خاشقجي، غادر السعودية مع عائلته بعدما رفعت الحكومة حظر السفر الذي كان مفروضا عليه.

وقالت "سارة ويتسون"، مسؤولة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالمنظمة الحقوقية، لوكالة فرانس برس إن "صلاح وعائلته في طائرة متوجهة الآن إلى واشنطن".

بينما قال مصدران مقربان من عائلة جمال خاشقجي لوكالة رويترز إن صلاح خاشقجي، وهو الابن الأكبر لجمال خاشقجي غادر السعودية أمس الأربعاء. وقال أحد المصدرين إنه يحمل الجنسيتين السعودية والأمريكية وإنه كان يخضع لحظر سفر. وامتنع المصدران عن كشف المكان الذي سيتوجه إليه أو أي تفاصيل تتعلق بمغادرته.

وكان صلاح خاشقجي، قد التقى أول أمس الثلاثاء الملك سلمان وولي عهده محمد بن سلمان، حيث قدما له ولعمه العزاء في مقتل والده، الذي أعلنت السعودية مقتله داخل سفارتها بإسطنبول، التي دخلها في الثاني من أكتوبر/ تشرين الأول الجاري. وقالت إنه قتل في "شجار"، وهي الرواية التي لم تحظ بالقبول لدى معظم العواصم الغربية. بينما قال الرئيس التركي إن قتله "كان مخططا له" على يد فريق قدم إلى تركيا خصيصا لهذه المهمة.

الاتحاد الأوروبي: نريد من السعودية محاسبة المسؤولين وليس كبش الفداء

طالبت مفوضة الاتحاد الأوروبي السامية للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، فيديريكا موغريني، السعودية بمحاسبة المسؤولين عن قتل الصحفي، جمال خاشقجي، وليس تحديد كبش الفداء.

وقالت موغيريني، خلال مؤتمر صحفي مشترك مع الرئيس الكولومبي، إيفان دوكي، ورئيس المفوضية الأوروبية، جان كلود يونكر، في 24 اكتوبر في بروكسل، تعليقا على أسلوب تعامل أوروبا مع هذه القضية: "هناك موقف موحد للاتحاد الأوروبي من علاقاتنا مع السعودية وبالدرجة الأولى بخصوص وجود حاجة إلى إجراء تحقيق شامل وشفاف في قضية خاشقجي".

وشددت موغيريني على أهمية تنسيق الاتحاد الأوروبي أعماله مع شركائه الدوليين، لافتة إلى أنه أعرب عن موقفه المشترك مع أعضاء مجموعة الـ7 للدول الصناعية الكبرى.

وتابعت موغيريني: "من البديهي أننا نتوقع مزيدا من الوضوح والشفافية وكذلك درجة أكبر لمحاسبة المسؤولين".

واعتبرت مفوضة الاتحاد الأوروبي أن الخطوات التي تم اتخاذها من قبل سلطات السعودية حتى هذه اللحظة لا "تسلط الضوء الكافي على هذه القضية"، وأردفت مشددة: "إننا نتوقع محاسبة المسؤولين وليس الانتقام، لأن ذلك ليس تمرينا لتحديد كبش الفداء.

ويجري البرلمان الأوروبي، الذي تحدثت موغيريني أمامه أمس الثلاثاء حول مقتل خاشقجي، الخميس تصويتا حول قرار ينص على تعليق دول الاتحاد الأوروبي مبيعاتها للأسلحة إلى السعودية على خلفية هذه القضية.

وقدمت السلطات التركية والسعودية في البداية روايات متضاربة بشأن مكان وجود خاشقجي، الذي لم يره أحد منذ دخوله القنصلية السعودية في اسطنبول، حيث قالت أنقرة، التي تنفذ تحقيق رسميا في القضية منذ 2 أكتوبر، إن الصحفي لم يخرج من المبنى بينما أصرت الرياض على أنه غادره بعد وقت وجيز من إنهاء العمل المتعلق بحالته العائلية.

لكن لاحقا أعلنت السعودية رسميا أن التحقيقات الأولية في قضية اختفاء خاشقجي أظهرت "وفاته" نتيجة "اشتباك بالأيدي" نجم عن شجار مع أشخاص قابلوه في القنصلية، وذكر أنه تم توقيف 18 شخصا حتى الآن في إطار التحريات وهم جميعا من الجنسية السعودية، دون الكشف عن مكان وجود جثمان الصحفي، واعترفت سلطات المملكة بأن الصحفي قتل على يد فريق أمني سعودي وصل إلى المدينة في 2 أكتوبر وضم 15 فردا، مشددة على أنهم ومن وراء هذه المجموعة "تجاوزوا صلاحياتهم" وثم حاولوا "التغطية على الخطأ الجسيم الذي ارتكبوه".

كما أعفى العاهل السعودي، الملك سلمان بن عبد العزيز، مجموعة مسؤولين استخباراتيين بارزين، على رأسهم نائب رئيس الاستخبارات العامة، اللواء أحمد عسيري، بالإضافة إلى المستشار بالديوان الملكي، سعود بن عبد الله القحطاني، وأمر بتشكيل لجنة برئاسة ولي العهد، محمد بن سلمان، لإعادة هيكلة الاستخبارات العامة و"تحديد صلاحياتها بدقة". وأعربت مجموعة من الدول الأوروبية تشمل فرنسا وبريطانيا وألمانيا وإسبانيا وهولندا والدنمارك عن شكوكها في رواية السعودية الجديدة بشأن قضية مقتل خاشقجي، داعية لتحقيق نزيه وشفاف وشامل في الحادث.

الانتقام من الحسينيين يتواصل

جددت النيابة العامة الخليفية في البحرين يوم الخميس 18 أكتوبر 2018م حبس الشيخ هاني البناء والشيخ ياسين الجمري، وأمرت بالإبقاء عليهما في الحبس 15 يوما آخرين على ذمة اتهامات تتعلق بإحياء الموسم العاشورائي.

كما استؤنفت محاكمة رئيس مأتم رأس رمان الحاج شاكر الماجد، والمنشد الحسيني السيد محمود الوداعي، حيث تم اعتقالهما أيضا ضمن الحملة التي شنتها السلطات الخليفية في موسم عاشوراء الماضي.

واعتقلت السلطات أكثر من 6 من الخطباء وعلماء الدين خلال شهر محرم الماضي، إضافة إلى منشدين ومسؤولي مأتم، علاوة على استدعاء عشرات آخرين، خلال الحملة القمعية التي نفذتها القوات في سياق ما وصفه نشطاء بحرب الهوية والاضطهاد الديني التي يقودها النظام الخليفي منذ سنوات.

وفي وقت سابق أوقفت السلطات الخليفية الرادود الديني مهدي سهوان 15 يوما بتهمة التحريض على كراهية النظام بقرار من النيابة التي تعمل وفق قرارات من ديوان الديكتاتور.

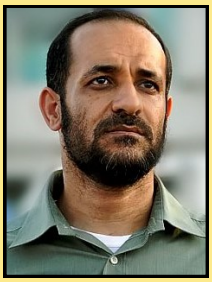

وأوضحت المحامية ريم خلف بأن توقيف سهوان جاء بسبب قصائد عزاء ألقاها في ليلة 12 محرم الماضي في مأتم السهلة الجنوبية.

كما أوقفت النيابة العامة الخليفية 15 يوماً عددا من المواطنين والنشطاء الذين تم اعتقالهم في بلدة كرانة يوم الجمعة 12 أكتوبر 2018م خلال هجوم مباغت شنته ميليشيات خليفية على تظاهرة رافضة للانتخابات.

واعتقلت القوات والميليشيات المسلحة ثمانية مواطنين في كرانة، وهم:

1- الحاج عبدالهادي، والد الشهيد علي مشيمع. 2- الحاج سيد سعيد، والد الشهيد سيد هاشم. 3- عبدالله عيسى المعلم. 4- إبراهيم هلال النوح. 5- ياسين زهير. 6- أبو محمد العكراوي. 7- حسن الشارقي. 8- عبدالله علي الهمام.

ومددت محكمة خليفية توقيف المعتقل حسن الشارقي 15 يوما اضافية بعد ان تعرض بمبنى جهاز الامن الوطني بالمحراق لسوء المعاملة والتهديد بسبب تدويناته، كما تم اعتقال اثنين من إخوانه في الفترة الأخيرة.

استمرار الحرمان من الرعاية الطبية الكافية في سجون البحرين

أعربت منظمة العفو الدولية اليوم عن بواعث قلقها إزاء تواتر التقارير التي تصلها عن عدم توفير سجون البحرين الرعاية الطبية الكافية لنزلائها، وعلى نحو يؤدي في بعض الحالات إلى التسبب بأضرار صحية دائمة للأفراد الذين يعانون من الإصابات أو من الأمراض المزمنة المستعصية. وقد تأكدت منظمة العفو الدولية من تفاصيل الحرمان من الرعاية الطبية، وغيرها من ضروب المعاملة السيئة عن طريق التواصل مع أفراد عائلات وأقرباء 11 سجيناً، كما وصلتها مزاعم لا تخلو من مصداقية عن عدم توفير الرعاية الطبية الكافية في حالات أخرى عديدة من منظمات محلية لحقوق الإنسان، وناشطين بحرينيين في المنفى. وترسم رواياتهم، إلى جانب الأدلة الوثائقية الداعمة، صورة لإهمال متكرر ومستمر، ومتعمد في بعض الحالات، في توفير الرعاية الطبية ضمن نظام السجون البحريني. وفضلاً عن ذلك، يتحدث السجناء وعائلاتهم عن طيف واسع من التجاوزات الأقل شأناً، التي تتراوح ما بين المناكفات الصغيرة والقسوة غير المبررة. وبسبب الاحتمال القوي بأن تتعرض عائلات الأفراد الذين يفشون بمعلومات بشأن هذه الانتهاكات إلى المنظمات الدولية لأعمال انتقامية، فإن منظمة العفو الدولية لا تستطيع إعلان هوية مصادرها من الأفراد الذين ترد أقوالهم في هذا البيان.

طبيعة الرعاية الطبية المتوافرة في سجون البحرين

تشير الحالات التي قامت منظمة العفو الدولية باستعراضها إلى أن حالات منتظمة من الإهمال والتأخير والممارسة التعسفية للسلطة تشوب نظام السجون في البحرين، وإلى حد يصل في حالات بعينها إلى مستوى إساءة المعاملة المتعمدة، ويؤدي إلى الغياب التام للرعاية الكافية للمحتجزين والسجناء. ومع أن المعالجة الطبية تقدّم داخل نظام السجون، إلا أنها دون مستوى الحاجة، وكثيراً ما تخضع للانقطاع والتأخير والحرمان بسوء نية.

ففي نوفمبر/تشرين الثاني 2015، كان سجن البحرين الرئيسي، "مركز الإصلاح والتأهيل في جو" (سجن جو)، يضم ما يقرب من 2,500 سجين مسجلين رسمياً. ومع ذلك لا تضم هيئة العاملين في السجن سوى طبيبين (واحد لكل وردية)، بينما لا يزيد عدد المهنيين الطبيين الذين يقومون بالعمل في أي وقت عن اثنين أو ثلاثة. والطبيبان الموجودان في السجن هما طبيبان عامان؛ ولا وجود لأطباء مختصين، بينما تفتقر مرافق السجن إلى معدات تشخيص من قبيل جهاز التصوير بالأشعة السينية. ومع ذلك، غالباً ما يحرم السجناء الذين تتطلب حالتهم عناية طبية متخصصة- من قبيل جراحة الأسنان أو فقر الدم المنجلي أو التصلب المتعدد أو السرطان، إذا ما أردنا ذكر أمثلة على ما يورده هذا التقرير - من التحويل إلى المرافق الطبية المناسبة. وفي العادة، تصرف العيادة "البنادول" و"الرستامول"، الدارجة كأدوية مسكنة، كعلاج لكل ما يشتكي منه السجناء، بما في ذلك للأمراض التي لا علاقة لها بهذه المسكنات كالطفح الجلدي أو عسر الهضم.

حالات واضحة من سوء المعاملة والإهمال الطبي المتعمد

تملك البحرين الموارد المهنية والمالية لتوفير الرعاية الصحية الكافية لجميع السجناء. ومع ذلك، فقد امتنعت في حالات متعددة عن القيام بذلك، ليس بسبب نقص الإمكانات، وإنما بغرض الحرمان المتعمد من العلاج.

وفي إحدى الحوادث المريعة من هذا القبيل، أكرهت سلطات سجن جو أحمد ميرزا إسماعيل (الأخ غير الشقيق لعلي سلمان، زعيم "جمعية الوفاق الوطني الإسلامية" التي تم حلها) على التخلي عن حقه في أن ينقل إلى المستشفى بناء على موعد مسبق للعلاج من مضاعفات ألمت به بسبب إصابته بفقر الدم المنجلي. ففي صيف 2017، هدد حراس السجن بضربه وإيداعه في الحبس الانفرادي ما لم يوقع على أوراق لإلغاء الموعد. وجاء ذلك، على ما يبدو، كرد على زيارة قامت بها "اللجنة الدولية للصليب الأحمر" للسجن وتحدث خلالها موظفو الصليب الأحمر مع إسماعيل. وقبل أن تلجأ سلطات السجن إلى عملية الإكراه هذه، ألغت عدة مرات مواعيد كانت مقررة له لمراجعة المستشفى بذرائع مختلفة. وكان إسماعيل بحاجة إلى عملية لإزالة مرارته منذ يوليو/تموز بسبب تراكم الحصى المزمن، وهو في العادة من مضاعفات الإصابة بفقر الدم المنجلي. وقد أدى غياب العلاج إلى إصابته بأزمة صحية حادة في ديسمبر/كانون الأول 2016، حيث انخفض تركيز الهيموغلوبين في دم إسماعيل إلى مستوى خطير، بينما ارتفع تركيز البيلوروبين (الذي يشخص عادة باليرقان). وأدى ذلك إلى نقله إلى المستشفى، حيث قضى شهر يناير/كانون الثاني 2017، وكانت تلك آخر مرة يعالج فيها بالمستشفى. ومنذ خروجه، لم يتلق أية رعاية متخصصة أو علاج، ولم يحصل حتى على المسكنات، مع أن فقر الدم المنجلي من الأمراض التي تتسبب بآلام مبرحة تحتاج إلى عناية لصيقة.

مثال آخر صارخ على الإهمال ما حدث في حالة إلياس فيصل الملا، وهو شاب يبلغ من العمر 27 سنة من سترة. حيث قام العاملون الطبيون في عيادة سجن جو بضرب الملا، حسبما زعم، أثناء أعمال شغب وقعت في السجن في مارس/آذار 2015. وعقب ذلك جرى تشخيصه بأنه مصاب بالسرطان. و عقب دخوله المستشفى بسبب تقيؤه دماً في 1 أغسطس/آب 2015، ظلت إدارة السجن ترفض، لما يقرب من شهرين، أن تفرج عن تقاريره الطبية وتعطيها لعائلته، وأخبرتهم في إحدى المرات بأنه قد تزحلق في حمام السجن وكسر ساقه. وعندما حصلت عائلته على تقرير طبي، في نهاية المطاف، بعد أكثر من ثمانية أسابيع من دخوله المستشفى، تبين أن الملا يعاني من سرطان القولون من الدرجة الثالثة، وقد انتشر جزئياً في جهازه الليمفاوي. ورغم حقيقة أنه كان يعاني من المرض الشديد على نحو باد للعيان، أعيد نقله إلى سجن جو في شهر أغسطس/آب نفسه، عقب أقل من أسبوع على خضوعه لجراحة لأخذ خزعة من قولونه. وظل محتجزاً في سجن جو طيلة فترة العلاج الكيميائي التي خضع لها في 2015 و2016، بينما ظلت مواعيد المستشفى تؤجل أو تلغى على نحو تعسفي. ولا يزال الملا ينتظر أن يتلقى العلاج الذي وصف له في 7 أغسطس/آب 2018، في الفترة الأخيرة. حيث أعطي العلاج المخصص له إلى سجين آخر عن طريق الخطأ في عيادة السجن. ومع أن العائلة أبلغت العيادة فوراً بوقوع الخطأ، إلا أن الملا لم يكن قد تلقى العلاج بحلول أوائل سبتمبر/أيلول.

وبالمثل، لم يتلق محمد علي جعفر، الذي يعاني من التصلب المتعدد منذ ما قبل اعتقاله، علاجه المقرر (جيلينيا) منذ أوائل سبتمبر/أيلول. كما لم يخضع لفحوصات التصوير بالرنين المغناطيسي السنوية المقرة لمرضى التصلب المتعدد منذ يوم دخوله السجن في 2014.

إهمال طبي متعمد عقب مزاعم التعرض للضرب

في عدة حالات قامت منظمة العفو بتوثيقها، يحتاج السجناء إلى العلاج بسبب إصابات قديمة لحقت بهم، حسب زعمهم، جراء انتهاكات ارتكبتها قوات الأمن أو حرس السجن. فأحمد عبد الله العرب، الذي حوكم وهو ما زال قاصراً، تعرض للضرب، حسب ادعائه، في وقت احتجازه في 2015 ويعاني الآن من نوبات ألم في الظهر تمنعه من الوقوف أو الجلوس براحته. وقد نصح طبيب في عيادة السجن بنقله لتصويره بالأشعة السينية، ولكن هذا لم يحدث. وكان محمد ميرزا موسى بصحة جيدة قبل اعتقاله، حيث كان عضواً في فريق البحرين الوطني للجوجستو. وهو يعاني الآن من آلام حادة في الظهر بسبب ما تعرض له من ضرب عقب اعتقاله في 2011، حسبما زعم. وقد أبلغه أحد الأطباء بأنه بحاجة إلى فرشة طبية، ولكن إدارة سجن جو لم توفر له مثل هذه الفرشة.

وقد أبلغ رضا ميرزا مشيم منظمة العفو الدولية أن سنّين من أسنانه كسرتا بسبب الضرب أثناء اعتقاله، وأن إصابة خطيرة لحقت بذراعه في 2012، قبل اعتقاله، عندما أصيب بعبوة غاز مسيل للدموع أطلقت قرب منزله في سنابس، ما استدعى خضوعه لعملية جراحية. واحتاج الأمر إلى زرع قضيب معدني في ذراعه يُفترض أن يُستخرج بعد أن تكون ذراعه قد شفيت. بيد أن السلطات البحرينية لم تسمح له منذ اعتقاله، في 2014، بإجراء هذه العملية، ما يتسبب له بآلام مبرحة. ويحتاج شاب يافع آخر من سنابس إلى جراحة سنية، بسبب إصابة زعم أنها لحقت به جراء تعرضه للضرب على يد قوات الأمن يوم اعتقاله أول مرة في 2013. حيث كسرت إحدى أسنانه في حينه، بينما تساقطت نحو سبعة أسنان بعد ذلك بسبب عدم تلقيه الرعاية الصحية السنية اللازمة. وهو الآن بحاجة إلى جراحة شاملة، بما في ذلك لمعالجة قنوات الأعصاب، وإلى خلع بعض أسنانه وزرع أخرى.

البقية على صفحة 6

شباب يحرمون من العلاج والدواء

تقرير العفو الدولية حول سجون البحرين: البقية

سجن النساء في مدينة عيسى

فيما يتعلق بسجن النساء ومرافق السجن في مدينة عيسى، بلغت منظمة العفو الدولية أنباء عن عدة أشكال من التقصير في توفير التشخيص و/أو المتابعة الطبية المناسبين. فعلى سبيل المثال، لم يسمح لهاجر منصور حسن، المسجونة بصورة انتقاميةبسبب نشاط زوج ابنتها سيد أحمد الوداعي في مجال حقوق الإنسان، بالحصول على سجلاتها الطبية، ولم يقدم لها تشخيص بشأن أكياس في صدرها مثيرة للقلق رغم طلباتها المتكررة. وتعاني فوزية ماشاالله حجي، البالغة من العمر 56 عاماً والمحتجزة في انتظار المحاكمة منذ ديسمبر/كانون الأول 2017، من مشكلات في القلب وخضعت لعملية في كلتا ركبتيها قبل أن تودع الحجز بتهم تتعلق بإيواء فارين من وجه العدالة. ولم توفر لها بعض العلاجات التي كانت تتناولها بعد احتجازها. وفي 11 مارس/آذار 2018، غابت عن الوعي في الحجز ونقلت إلى عيادة في مرفق تابع "لوزارة الداخلية" يعرف باسم القلعة. وعولجت لساعات قليلة فقط قبل أن تعاد إلى السجن. كما لم يستجب لطلبات السجينة مدينة عليّ بإجراء فحوص طبية شرعية لها لما تدعي أنه آثار للتعذيب منذ اعتقالها في مايو/أيار 2017.

وفي 16 سبتمبر/أيلول 2018، اعتدت حارسات في سجن مدينة عيسى، تقودهن آمرة السجن، جسدياً على هاجر منصور حسن ونجاح أحمد يوسف ومدينة علي، اللاتي يتشاركن الزنزانة نفسها، طبقاً لما قاله أفراد من عائلاتهن. وتعرضت هاجر لهبوط في معدل السكر بالدم إلى ما يقرب من 2.0 ميليمول/لتر (36 ميليغرام/ديسيلتر) - وهو مستوى منخفض جداً، وخطر وتطور مروع، نظراً لأنه لم يجر تشخيص هاجر من قبل بأنها تعاني من داء السكري- وكان لا بد من نقلها إلى المستشفى. وخلفت الضربات التي تلقتها كدمات، بينما احتجزت ثلاثتهن في الحبس الانفرادي لعدة ساعات في اليوم نفسه. وكانت هاجر قد نشطت بصورة خاصة في الاحتجاج على سوء المعاملة في السجن، حيث كان نقاش في مجلس العموم بالمملكة المتحدة قد تناول في الأسبوع الذي سبق ما تعرضن له من مظالم على يد إدارة السجن.

المشكلات الطبية الناجمة عن تدني مستوى النظافة في السجن

يعتبر تدني مستوى النظافة مشكلة كبيرة في سجن جو، وقد قامت "لجنة حقوق السجناء والمعتقلين في البحرين" بتوثيق ذلك جزئياً. إذ أشارت اللجنة في تقريرها لسنة 2016 إلى أن بعض المباني تعاني من "تردي مستوى النظافة"، بالإضافة الى "انتشار الحشرات في بعض الغرف وتكسر مقاعد المراحيض وانعدام النظافة فيها إلى حد كبير". وكثيراً ما تظهر حالات من الأمراض الجلدية وأعراض الحساسية على النزلاء. وقد أصيب كل من محمد علي جعفر وأحمد ميرزا إسماعيل بتشققات في الجلد بسبب التلوث البيئي المحيط بهما. وفي أكتوبر/ تشرين الأول 2017، أصيب نزيل سجن جو سيد أحمد رضا حميدان بالتهاب في عينيه بسبب رداءة مستوى الظروف الصحية في السجن. وتتبدى المشكلة أكثر ما تتبدى في المبنى رقم 4، بمجموعة الزنازين 1، حيث أبلغت منظمة محلية لحقوق الإنسان منظمة العفو الدولية أنها قد سجلت ما يزيد عن 30 حالة لأشخاص يعانون من الأمراض الجلدية.

التمييز الطائفي وغيره من أشكال المضايقة

أبلغت عائلات عدة سجناء منظمة العفو الدولية أن التمييز على أساس الطائفة متفش في سجن جو. وتتصاعد المضايقات والانتهاكات ضد النزلاء الشيعة، الذين يشكلون أغلبية نزلاء السجن، عند اقتراب مواعيد المناسبات الدينية الشيعية، ولا سيما في شهر محرم، الذي تقع فيه عدة مناسبات دينية مهمة يحتفل بها شيعة البحرين، وأهمها يوم عاشوراء، الذي يصادف العاشر من محرم. وقد أودع أحد الشبان الذين مارسوا الشعائر الدينية المعتادة للشيعة إبان شهر محرم 2017 في الحبس الانفرادي عقب أشهر من ذلك، وأخبره الحراس أن ذلك كان عقاباً له على ممارسته للشعائر الشيعية. وأبلغ سجناء آخرون عائلاتهم أنهم تلقوا تهديداً بالحبس الانفرادي أو بالحرمان من الزيارات الأسرية لردعهم عن ممارسة معتقداتهم. ولا يعترف حراس السجن بممارسة الشعائر الشيعية إلا في يوم عاشوراء في شهر محرم، ويخشى السجناء عموماً من أداء هذه الشعائر في يوم عاشوراء دون الحصول على الموافقة الصريحة من حراس السجن. وفي سجن مدينة عيسى، لم يسمح لهاجر منصور حسن ونجاح أحمد يوسف ومدينة علي، وهن نزيلات زنزانة واحدة، بالانضمام إلى تجمع السجينات الأخريات اللاتي كن يحتفلن بعاشوراء، بينما لم يستجب لطلبهن الحصول على نسخ من النصوص الدينية التي تقرأ عادة في المناسبة.

وقد تلقت منظمة العفو الدولية تقارير مختلفة عن سجناء حرموا من الحصول على مواد أو خدمات أساسية يحتاجونها لأسباب صحية، أو لأغراض النظافة والراحة وحفظ الكرامة. ففي الوقت الراهن، لا يتلقى السجناء في المبنى رقم 2، الزنزانة رقم 1 من سجن جو، كميات كافية من الطعام. وكثيراً ما تنقطع المياه في حمامات السجن. ويقضي جميع السجناء حالياً 23 ساعة في اليوم وراء قضبان زنازينهم الموصدة، أما خلال صيف 2018 فقد خصصت ساعة واحدة، في قيظ منتصف النهار، لخروج السجناء للفسحة من الزنازين، وعندما تكون الشمس في أقصى درجات سطوعها. وغالباً ما يتم إطفاء مكيفات الهواء في أشد الأيام حرارة في أشهر الصيف. وتضطر عائلات السجناء إلى دفع ثمن العديد من الحاجات الضرورية، بما في ذلك الفراش في الآونة الأخيرة، وذلك بوساطة مفوضية السجن، وفي العادة بأسعار أعلى من أسعار السوق. وهذا عبء اقتصادي يمكن أن يثقل كاهل العائلات التي فقدت معيليها، كما هو الحال بالنسبة لعائلة إلياس فيصل الملا، التي تعاني من تدني الدخل ومن الديون. وتحمّل كلفة المكالمات الهاتفية لعائلات السجناء، التي يتعين عليها شراء بطاقات الهاتف المستخدمة من مفوضية السجن، وتخضع للمراقبة الحثيثة من قبل حراس السجن، الذين يلازمون السجين أثناء اتصاله، أو يستمعون إلى المكالمة بواسطة هاتف آخر. وقبل مطلع 2018 بقليل، أبلغ الحراس في سجن مدينة عيسى فوزية ماشاالله حاجي بأنهم سوف يحظرون عليها الاتصال بالهاتف، إذا أبلغت عائلتها بما تعانيه من متاعب صحية في مكان احتجازها. كما أبلغ السجناء الذين لا يرغبون في مغادرة زنازينهم في ساعة الفسحة بسبب الحر الشديد بأنه لن يسمح لهم بإجراء اتصالات هاتفية.

وفي 2017، جرى تقليص الفترة الزمنية الممنوحة للزيارات العائلية إلى نصف ساعة لكل زيارة، وهي مدة قصيرة للغاية إلى حد أن العديد من السجناء يرون أنها لا تستحق العبء الذي تتحمله العائلات للقيام بالزيارة، وخصوصاً بالنظر إلى عمليات الانتظار الطويلة التي تضطر إليها العائلات، وفي بعض الأحيان عمليات التفتيش المهينة التي تخضع لها، ويخضع لها السجناء أنفسهم أيضاً قبل الزيارة. وقد حددت الزيارات العائلية بمرتين في الشهر، ويطلب من العائلات عادة زيارة السجن بأنفسهم مرتين لترتيب الزيارة الواحدة.

آليات غير فعالة للمساءلة

أنشأت البحرين عدداً من الآليات التي يفترض أن تتصدى لبواعث القلق المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك داخل السجون. وأكثر هذه أهمية "الأمانة العامة للتظلمات" التابع لوزارة الداخلية، و"المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان". وقد سبق لمنظمة العفو الدولية أن تحدثت عن تقاعس هيئات الإشراف هذه في أن توفر الحماية الفعالة أو الإنصاف في قضايا انتهاكات حقوق الإنسان، وهي سمة غالبة أيضاً في تعامل السلطات مع المظالم الطبية التي يشهدها نظام السجون.

إذ يخشى بعض السجناء من الحديث بصراحة مع موظفي الأمانة العامة للتظلمات عما يرتكب من تجاوزات داخل السجون بسبب الخوف من التعرض للانتقام. ففي إحدى الحالات، تعرض أحد السجناء للتهديد بالضرب والحبس الانفرادي إذا ما تكلم بصراحة مع الأمانة العامة للتظلمات حول ما يتلقى من معاملة. واحتجز لاحقاً في الحبس الانفرادي لفترتين تزيد كل منهما على أسبوعين، انتقاماً منه بسبب محاولات عائلته متابعة الأمر.

البقية على صفحة 7

علي مشيمع مضربا عن الطعام امام السفارة الخليفية احتجاجا على اساءة معاملة والده وألاف السجناء السياسيين

تقرير العفو الدولية حول سجون البحرين: البقية

ولا تقتصر المشكلة على عدم القدرة على الحماية، وإنما يضاف إلى ذلك عدم وجود إرادة للتعامل بجدية مع شكاوى السجناء وعائلاتهم. ففي معظم الحالات التي قامت منظمة العفو بتوثيقها لأغراض هذا التقرير، كان السجناء أو عائلاتهم قد تقدموا بشكوى إلى الأمانة العامة للتظلمات دونما جدوى. وفي معظم الحالات التي باشر فيها الأمانة العامة للتظلمات اتخاذ إجراء بشأنها- بمقابلة سلطات السجن و/أو السجناء - لم تجر متابعة فعالة بعد ذلك. فعلى سبيل المثال، لم تكن عائلة محمد علي جعفر، حتى وقت كتابة هذا التقرير، قد تلقت أي أخبار عن زيارة للسجن أو أي إجراء آخر من جانب الأمانة العامة للتظلمات لضمان تسليمه الدواء الذي يحتاج لمعالجة التصلب المتعدد. وعلى وجه العموم، تفتقر إجراءات الأمانة العامة للتظلمات للشفافية. فالمكتب لا يقدم أي شكل من أشكال المتابعة الورقية لأفراد الجمهور البحريني، وعندما تراجع عائلات المعتقلين الهيئة، لا تعطى أي سجل رسمي بملف الحالة سوى رقم الملف أحياناً. وفي وقت سابق من الشهر الحالي، أصدرت الأمانة العامة للتظلمات بياناً تحدث فيه عما توصل إليه من معطيات بشأن قضية سجين الرأي حسن مشيمع. حيث أشار المكتب إلى أنه راض عن تأكيدات إدارة سجن جو بأن إصرارها على تكبيل مشيمع كلما أخذ إلى موعد طبي "لا يحول دون تقديم خدمات الرعاية الطبية المطلوبة له عندما لا تكون هناك حاجة ملحة أو ضرورة طبية لذلك". إن هذا البيان لا يعير اهتماماً لحقيقة أن باعث القلق الطبي الرئيسي لدى مشيمع هو صرف جميع العلاجات اللازمة له بانتظام ودون تأخير. ويمكن القيام بذلك ببساطة بإيصالها إلى زنزانته، ودونما حاجة إلى إجراء مذل وثقيل لا ضرورة له كتكبيله وإحضاره إلى عيادة السجن. ومن جراء ذلك، لم يتلق مشيمع وجبات علاجه الموصوفة له جميعها كاملة لأشهر قبل أن تؤدي التغطية الدولية لما يحدث، وأن يعلن ابنه، علي، الإضراب عن الطعام أمام سفارة البحرين في لندن، الأمر الذي يرجح أنه قد دفع سلطات السجن والأمانة العامة للتظلمات إلى الاستجابة لمطلبه المشروع.

ولا يخلو سجل "المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان" من مثالب مماثلة. فعلى ما يبدو، لم تتخذ المؤسسة أي إجراء بشأن إلياس فيصل الملا، بالرغم من تلقيها العديد من التقارير من عائلته حول تطورات إصابته بالسرطان؛ وكذلك بشأن محمد علي جعفر، السجين الذي يعاني من التصلب المتعدد، مع أن المؤسسة قد أبلغت بتفاصيل حالته؛ أو بشأن محمد ميرزا موسى، على الرغم من تلقيها تقارير بأنه يحتاج إلى جراحة لإزالة البواصير التي يعاني منها، إضافة إلى حاجته إلى فرشة طبية للتخفيف من آلام ظهره المزمنه. وفي حالة أحمد ميرزا إسماعيل، يبدو أن الغرض الوحيد من نقله إلى المستشفى في وقت سابق من السنة الحالية، حيث لم تجر له أية فحوصات أو يتلقى أي علاج، كان إفساح المجال أمام المؤسسة الوطنية لإدراج المسألة في سجلاتها.

والمؤسسة الثالثة التي تتمتع بصلاحيات المراقبة هي "وحدة التحقيق الخاصة"، التي جرى تأسيسها بأمر إداري ضمن "النيابة العامة" بغرض التحقيق في مزاعم الانتهاكات على أيدي ممثلي الدولة. وقد قامت منظمة العفو بمراجعة وثيقة لأحد المحامين تعود إلى سنة 2015 ويطب فيها فتح تحقيق في قضية اعتداء جسدي من قبل حراس سجن جو. ولا يبدو أن أية إجراءات قد اتخذت استجابة لذلك. كما رفض مكتب النائب العام أيضاً مقابلة عائلة فوزية ماشالله حاجي، الموقوفة في انتظار المحاكمة، في أبريل/نيسان من العام الحالي، لمناقشة إمكانية الإفراج عنها بكفالة للعلاج الطبي. ويتبدى وجه آخر لانعدام المساءلة في التحفظ الجزئي أو الكلي على السجلات الطبية. فقد أبلغت عائلة أحمد ميرزا إسماعيل بأنها لن تحصل على ملفه في المستشفى لأنه جزء من "قضية شرطية". وقد أشرنا فيما سبق إلى الصعوبات التي واجهتها عائلة إلياس فيصل الملا في الحصول على تشخيص حالته المتقدمة من السرطان، وكذلك إلى عدم تقديم تشخيص لحالة هاجر منصور حسن. وقد أبلغت عائلات السجناء منظمة العفو كذلك، أنه لا يتم الكشف عن أسماء الموظفين الطبيين في سجن جو، مثلهم مثل الحراس، ما يقوض كل إمكانية للشفافية والمساءلة عندما يزعم بأن إهمالاً طبياً أو سوء معاملة قد وقع.

التزامات سلطات السجن

تدعو منظمة العفو الدولية سلطات سجن جو وسجن النساء في مدينة عيسى، وجميع أماكن الاحتجاز في البحرين إلى التقيد بأحكام القانون والمعايير الدوليين لحقوق الإنسان في معاملتها للمعتقلين والسجناء.

فالبحرين ملزمة قانوناً، بصفتها دولة طرفاً في "العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، باحترام وحماية وإعمال "حق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه." كما توضح القاعدة 24 من "قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء" (قواعد نيلسون مانديلا) بأن "تتولَّى الدولة مسؤولية توفير الرعاية الصحية للسجناء. وينبغي أن يحصل السجناء على نفس مستوى الرعاية الصحية المتاح في المجتمع" دون تمييز. وتنص قواعد نيلسون مانديلا كذلك على أنه يتعين نقل السجناء الذين تتطلب حالتهم علاجاً متخصصاً إلى مؤسسات متخصصة، أو إلى مستشفيات خارج السجن عندما لا يكون مثل هذا العلاج متوافراً في السجن (القاعدة 27). وبحسب "مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن"، وكذلك "قواعد نيلسون مانديلا"، يجب أن تكون الرعاية الصحية التي تقدم للأفراد في الحجز دون مقابل ومجانية (المبدأ 24)

وقد يشكل عدم تقديم الرعاية الصحية الكافية للسجناء انتهاكاً للحظر المطلق المفروض على التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، بما في ذلك للمادة 7 من "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، الذي انضمت إليه البحرين كدولة طرف. ويصدق هذا على نحو خاص عندما يكون التقصير نتيجة تدابير متعمدة من جانب الموظفين الرسميين.

إن منظمة العفو الدولية تحض البحرين على اتخاذ تدابير فورية للوفاء بالتزاماتها حيال الحقوق الإنسانية لجميع من يحتجزون في مرافق الدولة، وإلى اعتماد ممارسات تضمن عدم الوقوع في التقصير فيما يتعلق بتوفير الرعاية الطبية للسجناء.

اشارات للهم البحراني

في 28 اكتوبر صرح احد ابواق العصابة الخليفية، أحمد الحمادي رئيس نيابة الجرائم الإرهابية أن محكمة الاستئناف العليا الأولى الخليفية قد أصدرت حكمها 2018م في قضية تأسيس وإدارة جماعة إرهابية وانها ايدت حكم الإعدام ضد المعتقل محمد رضي. القضاة اصدروا حكمهم تنفيذا لقرارات الطاغية، مع علمه انه سوف يرغم على الغاء الحكم لاحقا. هؤلاء العبيد عليهم اصدار القرارات القذرة اما الطاغية فسيظهر نفسه رؤوفا ومتحضرا.

رحلت هولندا المواطن البحراني علي الشويخ إلى البحرين في إجراء أثار استياء واسع في الأوساط الحقوقية، حيث تسود الخشية من تعرض الشويخ لسوء المعاملة والتعذيب بعد وصوله مطار البحرين في وقت متأخر من يوم السبت ٢٠ أكتوبر ٢٠١٨م واعتقاله فور وصوله.

ولم تتضح بعد أسباب ترحيل الشويخ الذي تقدم بطلب اللجوء السياسي في هولندا، في الوقت الذي حملت جهات حقوقية الحكومة الهولندية المسؤولية عما يمكن أن يتعرض له الشويخ من سوء معاملة واضطهاد في البحرين.

اعتصم مواطنون يوم الجمعة ١٢ أكتوبر ٢٠١٨م في بلدة الدراز بالبحرين تنديدا بالانتخابات التي تنظمها السلطات الخليفية في شهر نوفمبر المقبل، ووصفوها بأنها "صورية". ورفع المعتصمون لافتات تدعو إلى مقاطعة الانتخابات، منددين بالسياسات القمعية التي تنفذها السلطات بحق المواطنين والمعارضين، كما حملوا صور شهداء الاعتصام، وصورا لآية الله الشيخ عيسى قاسم الذي خضع لعملية جديده في إحدى عينيه في إحدى المستشفيات بالعاصمة البريطانية لندن، حيث يواصل رحلة العلاج بعد تدهور وضعه الصحي بسبب الحصار الذي عانى منه في منزله بالبلدة لأكثر من عامين.

جريمة قتل خاشقجي: البقية من صفحة 1

النظام ليمكن استنزاف ما بقي لديه من اموال نفطية. وكما تأرجحت الروايات الرسمية السعودية خلال هذه الفترة من انكار علمها بما حدث لخاشقجي ثم ادعاء خروجه من الباب الخليفي حتى اعترافها بقتله داخل مبنى القنصلية نتيجة "شجار" مع بعض افراد طاقم التصفية الذي استقدم من الرياض. وقد استطاع الاتراك جر السعوديين للتخبط وتغيير الرواية بدلا من ان يطرحوا ما لديهم من معلومات "بالصوت والصورة" حسب ما يدعون. والواضح ان هناك رغبة في كسر كبرياء آل سعود الذين استكبروا في الارض وعلوا علوا كبيرا. لقد استخفوا بارواح البشر وروجوا الارهاب والطائفية ومزقوا امة المسلمين، وساهموا في قمع شعب البحرين بعد اجتياحهم العسكري في منتصف مارس 2011 ودعموا الخليفيين بالمال والسلاح، ودعموا القتلة في العراق وسوريا، وشنوا اقذر حرب في الزمن الحاضر على الشعب اليمني ودمروا بلاده وقتلوا اطفاله ونساءه. محمد بن سلمان شر مطلق اعتقد انه سيطر على العالم وان الدنيا دانت له واسلمت قيادها اليه. فاستدعى رئيس الوزراء اللبناني، سعد الحريري، واعتقله واجبره على تقديم الاستقالة وهو رهن الاعتقال. ثم وجه جهوده لاستهداف دولة قطر بهدف تركيعها الكامل لارادته، وطلب من بعض الحكومات مسايرته بقطع العلاقات مع الدوحة. والواضح ان ايا من هذه السياسات لم ينجح في تحقيق هدفه، فشعب البحرين مستمر في ثورته ويصر على احداث تغيير جذري في نظامه السياسي، والحريري بصدد تشكيل حكومة مع الاطراف التي كان السعوديون يستهدفونها وفي طليعتها حزب الله. والشعب اليمني صامد على ارضه برغم تصاعد ضحاياه وتراكم خسائره ودمار حضارته. بينما اصبح محمد بن سلمان محاصرا بالخسائر السياسية الفاضحة، خصوصا في ازمته مع قطر. وكان قد هدد بنقل حربه الى ايران، وبدأ بتنفيذها وذلك بدعم مجموعات انفصالية في بعض الاقاليم، ولكن الايرانيين افشلوا ذلك المخطط.

ان من الضرورة بمكان النظر الى جريمة قتل جمال خاشقجي من منظور آخر يرتبط بمشروع قوى الثورة المضادة في المنطقة. ولان الله رؤوف رحيم فقد افشل هذه الخطوة التي كانت تهدف لبث الرعب في نفوس معارضي انظمة الاستبداد في المنطقة وعلى ارسها الحكم السعودي. ففي السنوات السبع الاخيرة اطلت السعودية برأسها، ليس كدولة محورية في المنطقة فحسب بل كقائدة لقوى الثورة المضادة ولتمارس "سياسة المنشار" لقطع رؤوس كل معارض عربي. بدأت بتنفيذ ذلك المشروع في البحرين عندما اجتاحت قواتها مدعوة بالقوات الاماراتية اراضي ذلك البلد وساهمت في قتل عناصر الثورة، مبتدئة بالشهيد أحمد فرحان من منطقة سترة. ومنذ ذلك اليوم الاسود تواصلت سياسة المنشار من قبل العصابة الخليفية بزعامة ديكتاتورها السفاح. فلم تشهد البحرين حقبة كالحة اكثر سوادا من فترة ما بعد الاجتياح السعودي – الاماراتي القذر. فتواصلت جرائم قتل المعارضيين تارة بالرصاص الحي الذي اطلقت القوات المرتزقة على المتظاهرين، واخرى بالتعذيب في طوامير التحقيق، وثالثة بالاعدام ورابعة بالاغتيال وسط البحر. سياسة المنشار السعودية – الخليفية استهدفت شعبنا البحراني بوحشية ولكنها فشلت في كسر شوكة الثورة والثوار. وعمدت قوى الثورة المضادة لتصعيد العدوان على الشعوب العربية الاخرى، فتدخلت بشكل مباشر او غير مباشر في مصر وتونس والعراق. وافقدت شعوب تلك البلدان فرحتها بالتغيير وان كان محدودا. وقد طال ذلك المنشار رقاب الآلاف في مصر واستهدف الاخوان المسلمون بوحشية في البلدان الاخرى خصوصا السعودية والامارات. وهناك العشرات من النشطاء والعلماء ينتظرون الذبح في الجزيرة العربية. وكان قتل الشهيد الشيخ نمر النمر اعلانا صارخا بان قوى الثورة المضادة جادة في استهداف كل من يدعو للتغيير في المنطقة. ومن بين العلماء المهددين بالاعدام الشيخ سلمان العودة والشيخ حسن المالكي المعتقلين بسجن الرياض.

الى اين تسير المنطقة اذن؟ شاء الله ان يفضح الجريمة السعودية باغتيال جمال خاشقجي، وبدأت السنة الالهية تفعل فعلها في انظمة الشر خصوصا في الجزيرة العربية والبحرين. ومن المؤكد ان ثبات الشعوب حاسم لاكتمال مشروع التغيير الهادف لاسقاط انظمة الاستبداد والشر والعمالة والاحتلال، واستبدالها بانظمة تختارها الشعوب بارادتها الحرة. وبعد سنوات من الصمود والثبات والصلاة والدعاء فقد اصبح التغيير في البحرين ليس محتملا فحسب، بل محتوما لان طغاة ذلك البلد سايروا السياسات السعودية حذو القذة بالقذة، ولم يكتفوا باستهداف العلماء والنشطاء والمساجد بل مدوا ايديهم الى دين الله فبدأوا في الشهرين الاخيرين باضطهاد العلماء وخطباء المنبر الحسيني الذين تعرضوا ليزيد بن معاوية الذي قتل آل بيت رسول الله، واعتبروا ذلك التعرض من الممنوعات التي تضاف الى قائمة طويلة من المحرمات الخليفية. التغيير آت بعون الله بعد ان فشل الطغاة في الاتعاظ بسنن من قبلهم، واصروا على الغي والظلم والاستبداد، فحق عليهم العذاب: انا من المجرمين منتقمون.

الثائر من اجل الحرية

يا حاملا روح الاوائل ... وِردا تردده البلابل
حلّق على الشفق البعيد، لتستعيد خطى الاوائل
واقرأ لقافلة السرى، انشودة الوطن المقاتل
تمشي كما الريح العليل ... معانقا أحلى السنابل
في الارض تغرس نبتة، تزدان ما بين الفسائل
وشذاه تفرزه المياسم ...عطرا تضوّع في الخمائل
دمك الكريم كأنه ... ماء تسيل به الجداول
في الافق ترسم لوحة، اطيافها مثل الجدائل
العار يغشى الصامتين، الساكتين على المهازل
والنصر ينتظر الاباة ... جحافلا تتلو جحافل

افديك تهتف ثائرا... بالحق ترفض كل باطل
وتئن من ثقل الحديد ... بمعصم فيه السلاسل
يحلو بك السجن الكبير، وتشمخرّ بك المعاقل
أبحرت من شطآنها ... حرا تعانقك السواحل
صليت في محرابها، متهجدا بين المعاول
بمساجد تشكو الطغاة ... فكلها للهدم آيل
نامت على غصص الهوى... حبا لكم والحب قاتل
غرّد فدتك نفوسنا... كالطير ما بين الخمائل
اهزوجة الثوار تقتلع... العتوب مع القبائل
من عاش في عمق السجون مع العقائل
من قال لا للظالمين، فحكمهم لاغ وباطل
يا من تصدى للطغاة، ولم يكن الا المناضل
ستقول للتاريخ ان اوال تزخر بالفضائل
وبملء فيك تزلزل الدنيا هتافا كالقنابل
انا هنا عنوان مجد الشعب والوطن المُنازِل
الحق مطلب شعبنا، والحق ليس له بدائل
سر لا تقف، لا تلتفت للمرجفين ولا تماطل
فلأنت أنت الثائر المغوار والبطل المقاتل
ولأنت من رفع اللوى ستظل للرايات حامل
جلجل بصوتك ايها الصنديد يا حسن الشمائل
هذي النخيل تعانق البحرين مسدلة الجدائل
فلتركب التاريخ يا رمز الصمود مع القوافل
سر مستعينا بالإله فما سوى الاسلام باطل